



الكندري: رفعت الجلسة الخاصة لإبلاغ الحكومة رئيس المجلس بعدم حضورها

جلسة «العفو الشامل» لم تعقد.. ونواب يطالبون الحكومة بالتعاون



محمد المطير وماجد المطيري وثامر السويط والنواب في القاعة



حمدان العازمي وماجد المطيري ومحمد المطير ومحمد هايف



رئيس المجلس بالإتابة عيسى الكندري يرفع الجلسة ويجانبه طلال الجلال

الداخلية والخارجية التي تمس وحدة وأمن الوطن ومن ضمنها موضوع العفو الشامل خاصة أن طبول الحرب تُقرع الآن في المنطقة والاستعداد واجب أساسي تجاه الوطن والمواطنين.

وقال الشاهين إنه فوجئ بعدم حضور الحكومة رغم أهمية وحساسية الوضع الذي يتطلب تلاحم السلطتين مشيراً إلى أن ذلك يترتب عليه آثار سيئة في العلاقة بين السلطتين ويعيد للذاكرة التطبيق الخاطيء لمواد الدستور.

وأكد أن هناك فهماً خاطئاً في ضرورة حضور الحكومة لصحة انعقاد الجلسات مؤكداً أنه عرف دستوري لكن ليس له محل في الدستور.

ولفت الشاهين إلى أن المادة 97 من الدستور واضحة وتشترط حضور نصف أعضاء مجلس الأمة لصحة انعقاد الجلسات بينما المادة 116 تتحدث عن واجب الحكومة في التواجد بالجلسة سواء برئيسها أو بأحد أعضائها ولم تقرر أن هذا شرطاً من شروط صحة انعقاد الجلسة.

وأوضح الشاهين أنه ليس من المنطق أن يعاقب مجلس الأمة بسبب تخلي الحكومة عن تنفيذ واجباتها في حضور الجلسات خاصة إذا تحققت شروط حضور نصف أعضاء المجلس.

وبيّن الشاهين أن الرئيس الأسبق لمجلس الأمة أحمد السعدون والنواب السابقيين مسلم البراك ومرتوق الحسيني وعبدالواحد العوضي وحسن جوهراً تقدموا عام 2009 بتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لحسم الجدل في موضوع صحة انعقاد الجلسة متى ما اكتمل النصاب القانوني من الأعضاء من دون الوزراء.

وقال إن هذا الاقتراح تقدم به عبر كتلة التنمية والإصلاح في مجلس 2012.

وبيّن الشاهين أنه في مجلس 2017 تقدم بالمقترح ذاته مع عدد من النواب منهم جعان الحريش ومحمد الدلال وعبدالله فهاد ومبارك الجحرف لكنه مازال في ادراج اللجنة التشريعية رغم أهميته لتطبيق الدستور على الوجه الصحيح في صحة انعقاد الجلسات بنصف أعضاء المجلس. وأشار إلى أن البلاد تمر بظرف إقليمي وأمني وديبلوماسي خطير يوجب على الحكومة التواجد والتعاون والتلاقي وليس التناظر وعدم الحضور دون أي مبرر دستوري أو قانوني أو سياسي يذكر.

الحكومي فيه تعد على الدستور وعدم تعاون ويخلق أزمة بين السلطتين، لأن المجلس يقدم الأليات الدستورية القانونية الطبيعية والحكومة تقابلها بعدم حضور.

وأشار الدلال إلى أن الأيام المقبلة ستكون مزعجة في العلاقة ما بين السلطتين على مستوى عدد من المواقف المتعلقة بإقرار قانون العفو العام الشامل.

وطالب الدلال الحكومة بمراجعة موقفها وحضور ونقاش أي قضية خاصة بالعفو، وإلا ستكون هناك عواقب غير مرغوبة.

وقال الدلال إن الحكومة يجب عليها تعزيز الجبهة الداخلية في ظل هذه الأوضاع الإقليمية المحيطة، وليس ضرب المادة 50 من الدستور والتعدي على المادة 75 منه وعدم تفعيل اللجان الخاصة بهذه القضية.

وأكد الدلال رفضه هذه الممارسات من الحكومة محمياً الزملاء النواب الذين حضروا الجلسة، متمنياً أن تتغير المواقف الحكومية تجاه الكثير من القضايا.

استخفاف بالشعب

وقال النائب محمد المطير «إن عدم حضور الحكومة لجلسة رسمية استخفاف بالشعب وبمؤسساته»، وأضاف أن الشعب الكويتي الوفي لم ولن ينسى أن دفاع أبطاله عن مؤسسات الدولة وأموال الشعب وحقوقه ومكتسباته الوطنية كان الجرم الذي بسببه تم ظلمهم وإيذاؤهم بالسجن والتهجير.

وأضاف المطير أن الحكومة زعمت أن سبب عدم حضورها للجلسة هو عدم التنسيق وبحث الموضوع من قبل، وهذا ادعاء باطل لا سند له من الدستور أو اللائحة الداخلية للمجلس، فوزراء الحكومة وفقاً لنصوص الدستور أعضاء في المجلس لا يحق لهم الغياب عن جلسة صحت إجراءات الدعوة لها.

ومضى قائلاً: «كان واجب الحكومة الحضور وإبداء رأيها ولكنها بعدم حضورها أعلنت عدم تعاونها واستهزاءها بالدستور والمجلس واستخفافها بممثلي الأمة الأمر الذي يستوجب إعلان عدم تعاون سياسي ودستوري معها والمطالبة برحيلها». من جانبه استغرف النائب أسامة الشاهين في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة عدم حضور الحكومة للجلسة الخاصة التي تقدمت بطلب عقدها مع مجموعة من النواب لمناقشة الأخطار

النواب الحضور	
1- علي الدقباسي	11- عبدالله فهاد
2- ناصر الدوسري	12- سعدون حماد
3- حمود الخضير	13- محمد الحويولة
4- نايف المرادس	14- عيسى الكندري
5- خالد العتيبي	15- ماجد المطيري
6- بدر الملا	16- صالح عاشور
7- عبدالكريم الكندري	17- ثامر السويط
8- مبارك الجحرف	18- الحميدي السبيعي
9- رياض العدساني	19- محمد الهدي
10- عبدالله الرومي	20- حمدان العازمي
21- مبارك الحريص	
22- شعيب المويزي	
23- محمد المطير	
24- عبدالله الكندري	
25- عمر الطبطبائي	
26- أسامة الشاهين	
27- طلال الجلال	
28- محمد الدلال	
29- محمد هايف	

حيث تعد من القضايا الرئيسية التي تستحق النقاش.

وبين أن 22 نائباً تقدموا بطلب عقد الجلسة الخاصة بريدون مناقشة قانون العفو الشامل وفق المادة 75 من الدستور، وبالمقابل أعطى الدستور صلاحية العفو الخاص لصاحب السمو.

وأشار الدلال إلى أن من مهمة تتعلق بالعفو الشامل والعام، والبث في هذه القضية وفق المادة 75 من الدستور.

وقال الدلال في تصريح الحكومة أن كانوا يريدون إعادة ولكنهم حضروا، داعياً إياهم بأن «يتخذوا موقفاً واضحاً تجاه هذه القضية مهمة تهم أشخاصاً وطنيين قد يختلف معهم البعض، ولكن الكل يتفق بانهم وطنيون قدموا الكثير للكويت والإصلاح وحاربوا الكثير من الفساد. وأضاف أن إنهاء هذه القضية وعدم تركها معلقة أمر واجب، وأضاف الدلال أن الموقف

مستقبلاً بتعليق المجلس بطريقة غير مباشرة من خلال عدم حضور الجلسات.

ودعا إلى تحويل الطلب إلى المحكمة الدستورية لكي يتم تفسيره، معتبراً أن ما يحدث هو تشويه لسمعة المؤسسة التشريعية وأن الحكومة تدفع باتجاه ذلك ليصبح هناك تدمير من قبل المواطنين تجاه المجلس.

وأشار إلى أن هناك نواباً لم يوقعوا على طلب عقد الجلسة بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة إن الخصاص لصاحب السمو. وهذه القضية مهمة تهم أشخاصاً وطنيين قد يختلف معهم البعض، ولكن الكل يتفق بانهم وطنيون قدموا الكثير للكويت والإصلاح وحاربوا الكثير من الفساد. وأضاف أن إنهاء هذه القضية وعدم تركها معلقة أمر واجب، وأضاف الدلال أن الموقف

مستقبلاً بتعليق المجلس بطريقة غير مباشرة من خلال عدم حضور الجلسات.

ودعا إلى تحويل الطلب إلى المحكمة الدستورية لكي يتم تفسيره، معتبراً أن ما يحدث هو تشويه لسمعة المؤسسة التشريعية وأن الحكومة تدفع باتجاه ذلك ليصبح هناك تدمير من قبل المواطنين تجاه المجلس.

وأشار إلى أن هناك نواباً لم يوقعوا على طلب عقد الجلسة بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة إن الخصاص لصاحب السمو. وهذه القضية مهمة تهم أشخاصاً وطنيين قد يختلف معهم البعض، ولكن الكل يتفق بانهم وطنيون قدموا الكثير للكويت والإصلاح وحاربوا الكثير من الفساد. وأضاف أن إنهاء هذه القضية وعدم تركها معلقة أمر واجب، وأضاف الدلال أن الموقف

الشامل بسبب عدم حضور الحكومة وتعزها بعدم التنسيق، موضحاً أن الأصل والأهم هو حضور النواب وليس الحكومة.

وقال العازمي في تصريح صحافي بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة أن عدم حضور الحكومة هو مؤشر سلبي، مطالباً بوقف نيابي واضح حيالها سواء من خلال الاستجوابات أو تعليق الميزانيات أو الانسحاب من الجلسات أو عدم حضور اجتماعات اللجان إن تطلب الأمر ذلك.

وطالب النواب بتوجيه رسالة واضحة للحكومة التي طالما تتعذر بعدم التنسيق مع المجلس، مؤكداً أن طلب عقد الجلسة وقع عليه 22 نائباً وأنه ليس حدثاً طارئاً. وأكد أن الهدف من عقد الجلسة هو مناقشة قانون العفو الشامل، مضيفاً أن الحكومة ستجتزأ

لأسباب كثيرة».

وأوضح عاشور أن مفهوم الدعوة للجلسة ارتكز على وجود أخطار خارجية وداخلية والعفو الشامل والمصالحة الوطنية، لافتاً إلى أن عقد جلسة لمناقشة قضايا بهذه الأهمية يحتاج تنسيقاً على مستوى عال بين المجلس والحكومة.

وأشار عاشور إلى أن «هذا التنسيق لم يتم من الطبيعي إلا تعقد جلسة لهذه القضايا الحساسة والمهمة من دون تنسيق».

وأضاف أنه حضر الجلسة لكن لديه تحفظات على ما ورد في الدعوة منها ما أشارت إليه من وجود أخطار داخلية.

وقال إنه لا يوجد هناك أي خطر داخلي في الكويت بل الكويتيون كلهم يد واحدة من وجود أخطار داخلية.

وأشار إلى أن هذه الدعوة لم تعرض على أي نائب شعبي للحضور والمشاركة، وكذلك لم يكن هناك أي اتصال وتنسيق مع النواب المعارضين لهذه الدعوة وهذا أيضاً أحد أسباب عدم انعقاد الجلسة.

وأوضح عاشور أنه لو كان هناك اهتمام وأهمية للموضوع لكان هناك حوار بين النواب ومن ثم العودة إلى هذه الجلسة.

أفضل حضور النواب

واستغرف النائب حمدان العازمي عدم انعقاد الجلسة الخاصة لمناقشة قانون العفو

رفع نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري الجلسة الخاصة أمس والمقررة لمناقشة الطلب النبائي بشأن قانون العفو الشامل. وقال الكندري من على منصة الرئاسة إنه «نظر لعدم اكتمال النصاب وإبلاغ الحكومة رئيس مجلس الأمة مرووق الغانم أنها لن تحضر الجلسة، لذلك ترفع الجلسة».

وعقب رفع الجلسة قال الكندري في تصريح للصحافيين: «نظراً لتواجد رئيس مجلس الأمة خارج البلاد فقامت برفع الجلسة اليوم لعدم اكتمال النصاب وإبلاغ الحكومة رئيس المجلس عدم حضورها هذه الجلسة».

وبسؤاله حول ما يثار من عدم اشتراط حضور الحكومة لانعقاد الجلسة قال الكندري إن نص المادة 116 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة واضح بوجوب أن تكون الحكومة ممثلة في الجلسات.

وبيّن أن النص واضح وصريح وكل الشواهد البرلمانية تنص على ذلك، مضيفاً أن رئيس مجلس الأمة الأسبق أحمد السعدون المشهود له إلمامه بمواد ونصوص الدستور واللائحة قام في عام 1981 برفع الجلسة أثناء انعقادها عندما خرج الوزير الوحيد الذي كان حاضراً ورفع الجلسة نظراً لعدم تواجد الحكومة في تلك الجلسة.

وكان رئيس مجلس الأمة قد أعلن في وقت سابق «إن الحكومة أبلغته بانها لن تحضر الجلسة لأنه لم يتم التنسيق معها سواء على الموضوع أو التوقيت».

وأمنس الأول أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزمز أن الحكومة لن تحضر الجلسة الخاصة بالعفو الشامل، وذلك لعدم التنسيق معها مسبقاً كما هو مهود عند طلبات الجلسات الخاصة.

وكان عدد من النواب قد قدموا طلباً لعقد جلسة خاصة لمناقشة قانون العفو الشامل.

تنسيق

عقب ذلك أتى عدد من النواب بتصريحات حول الموضوع، حيث أكد النائب صالح عاشور أن الجلسة الخاصة للعفو الشامل والمصالحة الوطنية لم تعقد لأسباب عديدة أهمها عدم التنسيق مع الحكومة ولا بعية النواب بخصوص الجلسة. وقال عاشور في تصريح صحافي بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة «حضرنا اليوم (أمس) للجلسة الخاصة للعفو الشامل والمصالحة الوطنية ودعم الوحدة الوطنية التي لم تعقد

- عاشور: مقدمو طلب الجلسة الخاصة لم ينسقوا مع الحكومة وبقية النواب
- العازمي: غياب الحكومة عن الجلسة مؤشر سلبي وعلى النواب اتخاذ موقف واضح حيالها
- الدلال: من صلاحية المجلس مناقشة القضية والتصويت على القانون سواء بالموافقة أو عدمها
- الشاهين: الظروف الإقليمية توجب على الحكومة التواجد والتلاقي وليس التناظر وعدم الحضور
- المطير: عدم حضور الحكومة جلسة رسمية استخفاف بالشعب ومؤسساته

لجنة مشروع الرد على الخطاب الأميري اعتمدت تقريرها



صفاء الهاشم وأسامة الشاهين ود. عودة الرويعي خلال اجتماع لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري

أكد مقرر لجنة الجواب على الخطاب الأميري النائب أسامة الشاهين، أن اللجنة صادقت في اجتماعها أمس بالإجماع على التقرير الخاص بمشروع الجواب تمهيداً لرفعه إلى مجلس الأمة.

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

MASHAER
مجمع خدمات العقار والتجارة
HAJ & UMMAN SERVICES CONSORTIUM
2012



محمد الدلال يدخل القاعة

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يترشرف مجلس إدارة شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة - مشاعر (ش.م.ك.م)

بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمقرر عقدها يوم الإثنين الموافق 27 مايو 2019، في تمام الساعة 1:30 ظهراً ببرج جرافيتي - شارع أحمد الجابر - الدور السادس - قاعة الاجتماعات، وذلك لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - برج أحمد - شارع الخليج العربي - الدور الخامس هاتف: 22464585-22464565 لاستلام دعوات الجمعية العامة العادية، وذلك من الأحد إلى الخميس خلال ساعات الدوام الرسمي.

للاستفسار: 22902677

مجلس الإدارة

خليل عبدالله يدعو إلى غبقة غداً

يقيم النائب د. خليل عبدالله غبقة بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، وذلك مساء غد الثلاثاء الموافق 14 الجاري في تمام الساعة 9:00 مساءً في صالة أفراح سبيكة الصباح في منطقة الجارية المستوصف. - 6 - بجانب

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

MASAA
شركة مسعى العقارية
Masaa Real Estate Co.

يتشرف مجلس إدارة شركة مسعى العقارية (ش.م.ك.م)

بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمقرر عقدها يوم الإثنين الموافق 27 مايو 2019، في تمام الساعة 1:00 ظهراً ببرج جرافيتي شارع أحمد الجابر - الدور السادس - قاعة الاجتماعات، وذلك لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - برج أحمد - شارع الخليج العربي - الدور الخامس هاتف: 22464585-22464565 لاستلام دعوات الجمعية العامة العادية، وذلك من الأحد إلى الخميس خلال ساعات الدوام الرسمي.

للاستفسار: 22902688

مجلس الإدارة



هانتي الشمري

جانب من قاعة عبدالله السالم أمس



النواب خلال خروجهم من القاعة



النواب بعد رفع الجلسة

يقيم غبطة رمضان اليوم

الكندري: أطالب بمحاسبة المقصرين في تعطيل توقيع التأمين الطبي عن طلبة بريطانيا

وأشار إلى سوء وسائل والتغطية التأمينية الطبية للمطلبة الكويتيين، وعدم تغطيتها لكل المناطق وضعف جدواها، مبينا أن حجم التغطية التأمينية سيئة مقارنة بما يغطيها التأمين الطبي للمطلبة في الولايات المتحدة الأميركية. وختم، إذ نقوم بواجبنا تجاه المواطنين في الكويت من خلال الدور المخطط بنا في مجلس الأمة، نطالب المعنيين بالوقوف على ملائمتها هذا الموضوع وتداعياته والمراجعة بصفة عاجلة مع محاسبة المتخالفين عن رعاية أبنائنا الطلبة، من جانب آخر، يقيم النائب عبدالله الكندري غبطة رمضان لآبناء الدائرة اليوم الاثنين الموافق 13 الجاري وذلك في صالة الميلم بالعديلية.



عبدالله الكندري

أكد النائب عبدالله الكندري أنه يتابع باهتمام وضع طلبة الكويت في بريطانيا، بعد تلقيهم رسائل بشأن وقف خدمات التأمين الطبي عن الطلبة الكويتيين الدارسين هناك، وهي التغطية التأمينية الفعلية التي يعتمد عليها الطلبة، مبينا أنه يعلم بالتأخير والأهمال الذي تسببت به وزارة الصحة بسبب عدم توقيع العقود منذ 14 يناير الماضي وحتى الآن.

وقال إنه نما إلى علمنا الشكاوى المتعددة المقدمة من الطلاب والطالبات في بريطانيا، تجاه خدمات الشركة المقدمة لخدمات التأمين الصحي في السابق، وتعثرها عن الاستجابة الفعالة للخدمات الطبية للمطلبة، ولن نسبح بذلك ويجب أن يقف الكل أمام مسؤولياته.



من الإفطار إلى الغبة، استمتع في خيمة ليالي المسيلة الرمضانية مع عزف موسيقي عربي حي. خيمة ليالي المسيلة مزينة بشكل فاخر لتعكس دفة الشهر للحظات خاصة في هذا الشهر الكريم.

اكتشف أكبر خيمة رمضان في الكويت في قاعة بدرية للإفطار والغبقات الخاصة. صممت الخيمة الرمضانية الفاخرة بالستاير الأنيقة والتصاميم الأندلوسية التي تعكس روح الشهر الكريم.

DIAMOND SPONSOR

MEDIA PARTNERS

الجزيرة | القبس | الأنا | Kunaal Times | السياسة | RAO & TIKS

لينكون الغانم

+965 22269666 | jumeirah.com

@jumeirahmessilahbeach | jumeirahMessilahBeach | @jumeirahMB

10 قوى سياسية: إقرار «العفو الشامل» المدخل الرئيسي للانفراج والإصلاح السياسي

أصدرت 10 قوى سياسية بياناً مشتركاً بشأن قانون العفو الشامل جاء نصه: اجتمعت القوى السياسية الوطنية الكويتية وعلى مدى عشرة شهور، لإيجاد حل ومخرج للأزمة السياسية في البلاد، جرت خلالها مشاورات مكثفة طرحت فيها آراء عدة للوصول إلى رؤية موحدة تحت شعار إصلاح سياسي شامل.

ونحن كقوى سياسية نعتقد أنه لن تتحقق التنمية المستدامة، ولا يمكن التصدي للفساد المستشري في البلاد إلا من خلال انفراج وإصلاح سياسي شامل مدخله إقرار (قانون العفو الشامل).

وإننا إذ نستشعر الخطر الإقليمي المحدق الذي يوازيه تصدع عميق للمجتمع غير مسبوق يهدد الوحدة الوطنية، لذا نرى أنه من الواجب تحمل الجميع لمسؤولياته التي سيحفظها التاريخ.

كما أننا في شهر رمضان المبارك شهر التكاتف والتضامن والتعاقد، نرى ضرورة إقرار (قانون العفو الشامل) الذي يعتبر المدخل الرئيسي للانفراج والإصلاح السياسي، إذ إن ما مرت به البلاد خلال السنوات القليلة الماضية، وما آلت إليه الأوضاع السياسية، كان مؤلماً لكل حكيم صادق مخلص للكويت، يخشى عليها من الانزلاق في طريق التفرق والتشتت بما لا يخدم الوحدة الوطنية.

ومن هنا فإن القوى السياسية الوطنية قد رسمت خطوات عملية لا تحتمل التأجيل لإقرار (قانون العفو الشامل).

إن التاريخ السياسي الكويتي قد مر بأزمات مشابهة، اعتقد فيها البعض صعوبة الحل وضيق الأفق، إلا أن لطف الله، وتعاقد شعبها وحكمة قيادتها السياسية عبرت بالبلاد إلى بر الأمان.

إن الآباء والأجداد المؤسسين للدستور، كانوا يدركون استشرافاً للمستقبل بكل



التجاري Al-Tijari

راتبك وفوقه كاش

10,000 KD

قرض من دون فوائد

1,000 KD

سحب أسبوعي

250 KD

كاش فوري مضمون



AltijariCBK

Commercial Bank of Kuwait

50888225

1 888 225 cbk.com

التجاري... هو إختيار